

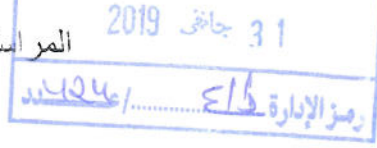


الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

النائب ياسين العياري

عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

المراسلة رقم 95/2019



تونس في 30 جانفي 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول الوضع الأمني بمنطقة منزل كامل من ولاية المنستير

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

على إثر زيارتي لمنطقة منزل كامل عاينت حالة الإحتقان من جراء جريمة القتل المروعة التي جرت بمدينة منزل كامل من ولاية المنستير في الليلة الفاصلة بين يومي 18 و 19 جانفي 2019 والتي راح ضحيتها المواطن محمد المزوغي و ما تبعها من أحداث سرقة و رعب و هلع في صفوف المنطقة خاصة مع تنامي هذه الظواهر في الآونة الأخيرة مما أصبح الأمر يهدد الأهالي و كذلك المواطنون المقيمين بالخارج.

الرجاء التفضل ب:

- توضيح الحلول الأمنية المتخذة للحد من تنامي الظاهرة الإجرامية
- دعوة التفقدية العامة للحرس الوطني للبحث في موضوع التقصير الأمني و موافاتي بنتائجه
- تبیین عدد السنوات التي قضاها كل عون أمن بمركز أمن الجهة

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس

موقع الواب : www.yassine-ayari.com

صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn

الجوال : +216 23 190 900

+49 152 10 83 03 07



- عدد قضايا السرقات في العام المنصرم
- عدد المشبوهين الملقى عليهم القبض في جرائم السرقة في العام المنصرم
- توضيح أسباب عدم تركيز كاميرا مراقبة بمفترق الطريق
- تبين عدد قضايا السرقات في آخر شهر بالجهة
- تبين أسباب عدم توفر العمل الاستمراري بمركز منزل كامل المذكور

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

تونس في 04 أفريل 2019

| |
|-----------------------------|
| مجلس نواب الشعب الواردات |
| 5 - 100 |
| 488 |
| رمز الإدارة: كل... عدد |

من وزير الداخلية
إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول الإجابة على سؤالين (2) كتابيين.

المرجع : مكتوبكم عدد 361 بتاريخ 12 فيفري 2019.

المصاحب : بطاقتين (2).

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه والوارد على مصالح وزارة الداخلية بتاريخ 28 جانفي 2019، والمتعلق بإحالتكم لسؤالين (2) كتابيين توجّه بهما لنا النائبين بمجلس نواب الشعب " فيصل التبيني " و"ياسين العياري"، وذلك على معنى الفصل 96 من الدستور والفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

وجواباً عن ذلك أتشرف بأنّ أنهي إليكم بطاقتين (2) تتضمنان إجابتين عن السؤالين المذكورين أعلاه.

للتفضل بالاطلاع، والإذن بما يتعيّن.

والسلام

وزير الداخلية
محمد الفراق



بطاقة عدد 2

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب "ياسين العياري"

موضوع السؤال:

حول الوضع الأمني بمنطقة منزل كامل من ولاية المنستير ؟

نص الإجابة:

جوابا على ما أثاره السيد النائب تتجه الإفادة بما يلي:

- بخصوص الحلول الأمنية المتخذة للحدّ من تنامي الظاهرة الإجرامية:

تبرز الحلول الأمنية المتخذة في مقاومة الجريمة والتصدي لها عبر الدّور الوقائي الذي يتجسم في العمل اليومي لمركز الأمن العمومي بمنزل كامل بإعتبار التواجد والإنتشار على مرجع النّظر، إضافة إلى دوريات وحملات أمنية هادفة مشتركة حسب برنامج يُضبط شهريا، وكذلك عبر الدّور الزجري من خلال فرض إحترام القانون وتطبيقه على المخالفين، هذا إلى جانب المتابعة اليومية لبرامج العمل للتأكد من حسن التّطبيق والرّفيع من مردودية الأفراد وذلك عن طريق المتابعات أو التفقدات اليومية.

- بخصوص دعوة التّفقدية العامة للحرس الوطني للبحث في موضوع التقصير الأمني عند

مباشرة القضية:

لم يرد على الإدارة العامة للحرس الوطني أي موضوع يتعلق بشبهة تقصير مهني مرتكبة من قبل مركز الأمن العمومي بمنزل كامل في موضوع جريمة القتل أو التهاون في التصدي للظواهر الإجرامية، حتى يتم بموجبه فتح أبحاث إدارية من قبل التّفقدية العامة للحرس الوطني للوقوف على الحقيقة وتحديد المسؤوليات.

هذا وفي قضية الحال، فقد تولت منطقة الحرس الوطني بالمنستير إيلاء الموضوع الأهمية اللازمة وتنفيذ برنامج عمل مدروس وعاجل بمشاركة الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية للحرس الوطني التي تعهدت بالقضية بموجب إنابة قضائية، حيث تم في وقت وجيز كشف ملابسات الجريمة وإيقاف مرتكبيها الأربعة وتقديمهم للعدالة.

بخصوص مجال مكافحة الجريمة (عدد قضايا السرقات، عدد الملقى عليهم القبض):

تمكّن مركز الأمن العمومي بمنزل كامل خلال سنة 2018 من إكتشاف عدد 26 قضية سرقة، إيقاف 05 مضمون فيهم وإحالتهم على أنظار العدالة، كما نجح في إكتشاف 06 قضايا سرقة وإيقاف 05 مضمون فيهم وإحالتهم على العدالة وذلك منذ غرة جانفي إلى غاية منتصف شهر فيفري من سنة 2019، مع العلم وأنه تمّ تعزيز مركز الأمن العمومي المذكور بالأعوان من بقية الوحدات الأخرى التابعة لمنطقة الحرس الوطني بالمنستير لدعمه في تنفيذ المهام الموكولة إليه.

بالنسبة لأسباب عدم تركيز كاميرا مراقبة بمفترق الطريق:

تم طرح مسألة النظرفي تركيز كاميرا مراقبة بمفترق الطرقات على بلدية منزل كامل ، ويتم العمل على برمجة هذا الإقتراح.

بالنسبة لأسباب عدم توفر العمل بنظام الإستمرار بمركز منزل كامل:

بصدد درس إمكانية الإرتقاء بمركز الأمن العمومي بمنزل كامل من مركز يعمل بنظام الحجابة إلى مركز يعمل بنظام الإستمرار، وما يتطلبه ذلك من المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية.